

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

نيودلهي، 15-24 أكتوبر 2024

القرار 73 – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري

تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC).

القرار 73 (المراجع في نيودلهي، 2024)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022؛ نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تذكّر

(أ) بالقرار 66 (المراجع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والبيئة وتغيّر المناخ والاقتصاد الدائري؛

(ب) بالقرار 79 (المراجع في نيودلهي، 2024) لهذه الجمعية، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المخلفات الإلكترونية الناتجة عن أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها وطرائق معالجتها؛

(ج) بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

(د) بالقرار 75/231 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يسلم بالفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان من تحويل اقتصاداتها لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك بالعمل مع الشركاء لإدماج أو تنفيذ مفاهيم من قبيل الاقتصاد الدائري والصناعة 4.0 لتعزيز استدامة الأنشطة الصناعية ونظم التصنيع، وفقاً للخطط والأولويات الوطنية؛

(هـ) بالقرار 182 (المراجع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تغير المناخ وحماية البيئة؛

(و) بالقرار 1429، الذي اعتمدته مجلس الاتحاد في دورته لعام 2024، بشأن دور الاتحاد في تيسير مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستدامة والعمل المناخي؛

(ز) بنتائج المؤتمرات المعقودة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛

(ح) بأهمية تحديات تغير المناخ والتنوع البيولوجي وفقاً لتأكيدات التقرير الخاص عن "الحد من الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية" الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (2018) والتقرير الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) "تقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية - ملخص لواضعي السياسات" (2019) بشأن فداحة فقدان التنوع البيولوجي والأضرار اللاحقة به، وتقديرات القيم الحدية المتعلقة بكوكب الأرض؛

(ط) أن الاتحاد الدولي للاتصالات شريك بالفعل في التحالف من أجل الاستدامة البيئية الرقمية، الذي كلف الأمين العام للأمم المتحدة (UNSG) بإنشائه، للنهوض بالاستدامة الرقمية البيئية بتقديم الموارد وإتاحة الفرص لتحديد الأولويات، ولاتخاذ إجراءات منسقة، وتنمية القدرات تحقيقاً لانتقال رقمي شامل للجميع يقوده مبدأ الاستدامة؛

(ي) إعلان لشبونة المعتمد في 1 يوليو 2022 في مؤتمر المحيطات الأممي لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) في خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030،

وإذ تشير إلى

1 أنشطة الاتحاد المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة البيئية "كالعمل الرقمي المراعي للبيئة" وسائر المبادرات المتصلة بها التي اتخذها أصحاب مصلحة متعددون؛

2 البيان المشترك الصادر عن تحالف التعاون العالمي في مجال المعايير (الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC)) بشأن أهمية دمج الاستدامة في المعايير التقنية عن سابق تصميم،

وإذ تدرك

(أ) أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لرصد المناخ ورصد الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها وجمع البيانات والنقل السريع للمعلومات وإدارة مخاطر تغير المناخ، وأن شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الكافية ضرورية من أجل ضمان وصول الاتصالات للسكان ومنظمات الإغاثة المناسبة؛

(ب) أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية فائقة أيضاً في تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري الذي يمكنه دعم لا خفض انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) فحسب، بل الحد أيضاً من فقدان التنوع البيولوجي ومن التلوث؛

(ج) تنامي الأبحاث التي تدرس الأثر البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ يُبَدّ أنه لا يزال من الصعب تقدير الأثر الصافي الكلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغير المناخ، أي الشامل لجوانبها الإيجابية والسلبية كليهما، وأنه بينما تنتج الآثار المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنتاج ونهاية العمر الافتراضي لهذه المنتجات، يمكن أن تسهم رقمنة القطاعات الأخرى في خفض انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الآثار البيئية؛

(د) أن تزايد سرعة دينامية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح فرصاً للابتكار، ومن ذلك تعزيز الحلول المستدامة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويطرح تحديات، على حد سواء، تتعلق بمعالجة آثاره البيئية الضارة؛

(هـ) أنه بالنظر إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم أيضاً في تغير المناخ عن طريق انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الانبعاثات، يجب إيلاء الأولوية اللازمة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة باعتماد "سياسات الاكتفاء" وفقاً لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الذي يحدد سياسات الاكتفاء كمجموعة من التدابير والممارسات اليومية التي تتجنب الطلب على الطاقة والمواد والأراضي والمياه، مع توفير الرفاهية البشرية للجميع ضمن حدود الكوكب؛

(و) أنه تجدر دراسة الآثار البيئية الأخرى المقترنة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما نزوب الموارد، والتدابير الأخرى المتفقة مع مبادئ الاقتصاد الدائري، وكفاءة استخدام الطاقة، وإزالة الكربون من مزيج الطاقة؛

(ز) أن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنخفضة التكلفة والمأمونة والمستدامة التصميم ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة من المتطلبات الملحة؛

(ح) أن تغير المناخ شديد الإضرار:

‘1’ بالبلدان المعرضة للحرائق والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث التي يُفاقمها تغير المناخ؛

‘2’ البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على الاستثمارات الزراعية؛

‘3’ البلدان ذات القدرات الضعيفة أو المفتقرة إلى البنية التحتية والأنظمة التقنية لدعم الأرصاد الجوية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ؛

(ط) أنه تطوّر وتُنتشر حالياً تكنولوجيايات أخرى لرصد المناخ، منها، على سبيل المثال لا الحصر، تكنولوجيايات استشعار المحيطات، لتحسين المعرفة بالتطور المناخي؛ وأن هذه التكنولوجيايات تستفيد من التقييس التقني الذي ييسر تطويرها وتنفيذها عالمياً،

تقرر

1 مواصلة تطوير برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) الذي أطلق في ديسمبر 2007 بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ والاقتصاد الدائري باعتباره برنامجاً عالي الأولوية يستهدف الإسهام في الجهود العالمية المبذولة للتخفيف من تغير المناخ كجزء من عمليات الأمم المتحدة؛

2 أن تأخذ في الحسبان التقدم الذي أُحرز في الندوات الدولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري التي عقدت في مناطق مختلفة من العالم¹ من خلال نشر النتائج المنبثقة عنهما على أوسع نطاق ممكن؛

3 مواصلة تحديث البوابة العالمية لقطاع تقييس الاتصالات بشأن البيئة والتحول الرقمي المستدام، وتوسيع خصائصها عن طريق تنظيم منتدى إلكتروني وتفاعلي لتناقل المعلومات ونشر الأفكار والمعايير والممارسات الفضلى بشأن العلاقات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستدامة البيئية، والتجارب والممارسات لتبليغ المعلومات وخطط التوسيم ومرافق إعادة التدوير؛

4 تشجيع وضع واعتماد توصيات قطاع تقييس الاتصالات من أجل تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعّالة ومتعددة القطاعات لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) وخفضها وتعزيز السياسات الدائرية في سائر القطاعات كالطاقة والصناعات التحويلية والنقل والإنشاءات والزراعة، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة (SDG)؛

5 العمل في سبيل خفض الأثر البيئي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة (GHG)، وتحسين مراقبة الطبيعة، والحفظ والترميم، بما في ذلك تشجيع التصميم النموذجية للأجهزة والمكونات، وإعادة استخدامها واستخدام قطع غيارها، والحد من استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة (مصادر الطاقة الأحفورية والمعادن والفلزات) ومن استهلاك المياه، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين إدارة المخلفات الإلكترونية وكذلك السياسات الدائرية في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛

¹ كيوتو، اليابان، 15-16 أبريل 2008؛ لندن، المملكة المتحدة، 17 و18 يونيو 2008؛ وكيوتو، إكوادور، 8-10 يوليو 2009؛ والمنتدى الافتراضي في سيول، 23 سبتمبر 2009؛ والقاهرة، مصر، 2 و3 نوفمبر 2010؛ وأكرا، غانا، 7 و8 يوليو 2011؛ وسيول، جمهورية كوريا، 19 سبتمبر 2011؛ ومونتريال، كندا، 29-31 مايو 2012؛ وتورينو، إيطاليا، 6 و7 مايو 2013؛ وكوشي، الهند، 15 ديسمبر 2014؛ وناساو، جزر البهاما، 14 ديسمبر 2015؛ وكوالالمبور، ماليزيا، 21 أبريل 2016.

- 6 إعداد توصيات وتقارير تقنية من قطاع تقييس الاتصالات بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة لتيسير التكيف مع تغير المناخ ومكافحته؛
- 7 العمل من أجل خفض الأثر البيئي السلبي للمواد المستخدمة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها و/أو القابلة لإعادة التدوير و/أو القابلة لإعادة الاستخدام والإفصاح عن استخدام هذه المواد في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الإدارة المستدامة للمشتريات وسلسلة التوريد؛
- 8 العمل من أجل ترويج نُهج صناعية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبيل الحد من المخلفات الإلكترونية واستخدامها، ونماذج تشارك البنى التحتية، وغيرها من النُهج، لترويج استخدام الاقتصاد الدائري؛
- 9 العمل على زيادة الوعي وتشجيع تبادل المعلومات عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاستدامة البيئية، خاصة من خلال تشجيع استعمال أجهزة، وبنى تحتية، وشبكات، ومنتجات/خدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أكثر مراعاةً للبيئة وأكفاً من حيث استخدام الموارد واستهلاك الطاقة² إضافةً إلى عمليات طرائق عمل أكفاً فضلاً عن تكنولوجيا معلومات واتصالات يمكن استعمالها لتحل محل التكنولوجيات/الاستعمالات الأكثر استهلاكاً للطاقة أو كبديل لها؛
- 10 العمل على تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو التخفيض اللازم للوصول إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛
- 11 حفز إعداد واعتماد توصيات قطاع تقييس الاتصالات بشأن حلول الطاقة الذكية، المشجعة على تطبيق الطاقة المتجددة أو مصادر الطاقة البديلة المنخفضة الكربون في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك سائر القطاعات؛
- 12 سد الفجوة التقييسية من خلال توفير المساعدة التقنية للبلدان لوضع خطط عملها الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة، واستحداث آلية للإبلاغ من أجل مساندة البلدان في تنفيذ تلك الخطط؛
- 13 وضع برامج للتعليم الإلكتروني بشأن التوصيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛
- 14 العمل على دعم المدن والمجتمعات المحلية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي لتغير المناخ واعتماد الممارسات المستدامة والدائرية للوصول إلى مقدار صفر من الانبعاثات؛
- 15 العمل على تحديد متطلبات الحماية البيئية للتكنولوجيات الرقمية، وتطوير أطر استراتيجية لتقييم آثارها البيئية؛
- 16 دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ؛
- 17 تحسين الإرساء المنهجي للدراسات المخصصة لقياس الأثر البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعزيز توصيات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد،

² فيما يتعلق بالكفاءة، ينبغي أن تشمل الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان التشجيع على كفاءة استعمال المواد المستخدمة في أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي عناصر الشبكة.

1 بتنسيق أنشطة لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات فيما يتعلق باستعراضها لأنشطة التقييم ذات الصلة الجارية في المنظمات الأخرى لوضع المعايير (SDO) وتيسير التعاون بين الاتحاد وتلك المنظمات لتجنب ازدواج العمل أو تداخل المعايير الدولية؛

2 بالحرص على قيام لجان الدراسات قطاع تقييم الاتصالات بمراجعة دائمة لجميع توصيات قطاع تقييم الاتصالات بالاتحاد من أجل تقييم آثارها وتطبيق الممارسات الفضلى من منظور حماية البيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

3 بالنظر كذلك في التغييرات الممكنة في إجراءات العمل بغية الوفاء بهدف هذا القرار، بما في ذلك توسيع نطاق استعمال أساليب العمل الإلكترونية للحد من الآثار الناجمة فيما يتعلق بتغير المناخ، مثل عقد الاجتماعات اللامركزية والمؤتمرات الافتراضية والعمل عن بُعد،

تكلف جميع لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات بالاتحاد

1 بالتعاون مع لجنة الدراسات 5 بقطاع تقييم الاتصالات من أجل وضع توصيات مناسبة في قطاع تقييم الاتصالات بالاتحاد بشأن قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وقضايا تغير المناخ ضمن ولاية واختصاص قطاع تقييم الاتصالات، بما في ذلك مثلاً شبكات الاتصالات المستعملة من أجل مراقبة تغير المناخ والتكيف معه، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وقضايا الاستعداد للكوارث، وحماية التنوع البيولوجي، والتشوير وجودة الخدمة، على أن تؤخذ في الاعتبار أي آثار اقتصادية على جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية³؛

2 بتحديد الممارسات الفضلى والفرص الخاصة بالتطبيقات الجديدة وحلول الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناتجة بما في ذلك الحلول القائمة لحفز الاستدامة البيئية، بما يشمل كفاءة استخدام المواد واستهلاك الطاقة على حد سواء، ولتقييم مدى كفاءتها البيئية استناداً إلى مؤشرات قياس الأداء (KPI) ومنهجيات التقييم والقياس تماشياً مع توصيات قطاع تقييم الاتصالات بالاتحاد لاستخدامها، ومن أجل تحديد الإجراءات المناسبة؛

3 بتحديد الممارسات الفضلى وتعزيزها لتنفيذ السياسات والممارسات المستدامة بيئياً، وتبادل المعلومات بشأن حالات الاستخدام وعوامل النجاح الرئيسية؛

4 بتحديد المبادرات التي تدعم النهج الناجحة دائماً والمستدامة والتي ينجم عنها تطبيق فعال من حيث التكلفة، بما يشمل التكنولوجيات المنخفضة التكلفة ورقمنة الخدمات؛

5 بتحديد وتشجيع التكنولوجيات الجديدة الناجحة من حيث كفاءة استخدام الطاقة والمستعملة في مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة والتي أثبتت فعاليتها في مواقع الاتصالات الحضرية والريفية على السواء؛

6 بالاتصال مع لجان الدراسات ذات الصلة في قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات بالاتحاد وتشجيع التواصل مع المنظمات الأخرى لوضع المعايير والمنتديات وذلك لتجنب ازدواج العمل وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد وتعجيل توافر المعايير العالمية،

³ تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية المحاطة باليابسة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- 1 بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تطبيق هذا القرار إلى المجلس سنوياً وإلى الجمعية العالمية المقبلة لتقييس الاتصالات؛
 - 2 بتحديث الجدول الزمني للأحداث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري بناءً على اقتراحات من الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وبالتعاون الوثيق مع القطاعين الآخرين؛
 - 3 بإطلاق مشاريع تجريبية تهدف إلى سد الفجوة التقييسية بشأن قضايا الاستدامة البيئية وخاصة في البلدان النامية؛
 - 4 بدعم إعداد تقارير بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري مع مراعاة الدراسات ذات الصلة وخاصة الأعمال الجارية في لجنة الدراسات 5 بقطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك قضايا تتعلق بأمور، منها الاقتصاد الدائري والتصميم البيئي المستدام للمعدات وللحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز البيانات المراعية للبيئة والمباني الذكية ومشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة والحوسبة السحابية وكفاءة استهلاك الطاقة والنقل الذكي واللوجستيات الذكية والشبكات الذكية وإدارة المياه والتكيف مع تغير المناخ والاستعداد للكوارث، وحماية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع سائر الهيئات الخبيرة في هذه المجالات، وكيفية إسهام قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتقديم التقارير بأسرع ما يمكن إلى لجنة الدراسات 5 لتنظر فيها؛
 - 5 بتنظيم منتديات وحلقات دراسية وورش عمل للبلدان النامية لزيادة الوعي وتحديد الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان والتحديات المتعلقة بالبيئة وقضايا تغير المناخ والاقتصاد الدائري؛
 - 6 بوضع وتشجيع ونشر معلومات وبرامج تدريبية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتغير المناخ والبيئة والاقتصاد الدائري؛
 - 7 بتقديم تقرير عن تقدم فريق المهام المشترك للاتحاد والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (IOC-UNESCO) في بحث إمكانية استخدام كبلات الاتصالات البحرية لمراقبة المحيطات والمناخ والتحذير من الكوارث؛
 - 8 بتعزيز البوابة العالمية لقطاع تقييس الاتصالات بشأن البيئة والتحول الرقمي المستدام، واستخدامها كمنتدى إلكتروني لتبادل ونشر الأفكار والخبرات والممارسات الفضلى بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛
 - 9 بمساعدة البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية:
- ‘1’ المعرضة للحرائق والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث التي يُفاقمها تغير المناخ؛
- ‘2’ التي تعتمد اقتصاداتها على الاستثمارات الزراعية؛
- ‘3’ ذات القدرات الضعيفة أو المفتقرة إلى البنية التحتية والأنظمة التقنية لدعم الأرصاد الجوية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ،

إلى مواصلة التعاون والتآزر مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في بلورة الجهود الدولية المستقبلية لمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، ولدعم البلدان المتأثرة في تنفيذ مشاريع تصب في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والقدرة على الصمود أمامها وكذلك خطط للتأهب لتغير المناخ، مما يساهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه إلى

- 1 مواصلة المساهمة بنشاط في لجنة الدراسات 5 بقطاع تقييم الاتصالات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري بشأن مواضيع منها، على سبيل المثال لا الحصر، الكفاءة البيئية، وإدارة المخلفات الإلكترونية، والسياسات الدائرية، وحلول الطاقة الذكية، وحساب انبعاثات غازات الدفيئة، وتشجيع البنى التحتية المقاومة للمناخ، وتمكين سائر القطاعات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 2 مواصلة أو استهلال برامج عامة وخاصة تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري على أن تراعى على النحو الواجب توصيات قطاع تقييم الاتصالات والأعمال ذات الصلة؛
- 3 تبادل الممارسات الفضلى وإذكاء الوعي بالفوائد المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة بيئياً طبقاً لتوصيات الاتحاد ذات الصلة؛
- 4 تشجيع إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمناخ والبيئة والطاقة لتحسين الأداء البيئي وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وإدارة الموارد؛
- 5 إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط التكيف الوطنية من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية للتصدي لآثار تغير المناخ؛
- 6 اعتماد توصيات في قطاع تقييم الاتصالات بالاتحاد تستهدف معالجة التحديات البيئية وتحقيق التحول الرقمي المستدام، وتنفيذ هذه التوصيات؛
- 7 التشجيع على جمع بيانات بيئية معيارية في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان تنسيقها عبر أنظمة البيانات المحلية لتيسير تحليلها؛
- 8 التواصل مع النظراء على الصعيد الوطني المسؤولين عن القضايا البيئية من أجل تقديم الدعم والإسهام في العملية الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عن طريق توفير معلومات وإعداد اقتراحات مشتركة تتعلق بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بحيث يمكن وضعها في الاعتبار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.